الاسمية فيصير الاسم بها مستحقا الى ما استحقه فى الاصل
اعنى الاعراب وان كان المسند اليه بعد دخولها موقتة
بانتفاء الشرط المذكور او مفصولا بينه اى بين ذلك
المسند اليه وبين لا بانتفاء الشرط الاتصال على سبيل
منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه نصا فى او شبيها
او لا وهى ست صور نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام
زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى لا
غلام رجل ولا امرأة ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع هذه الصور الست
الرفع على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع افادة لا التبرئة
للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف لا عن التأثير فى

الفصل

الفصل والتكرير اى وجب تكريرها سواء كان مطلقا لا
بعينه اما فى المعرفة فليكون كالعوض عما فى التكرير من معنى
نفى الآحاد واما فى النكرة فليكون مطابقا كما هو جواب
لمن قال قول السائل أفى الدار رجل ام امرأة وهذا
التعليل جار فى المعرفة ايضا وتمثل قضيته اى هذه قضيته
ولا اباحسن لها اى لهذه القضية بهذا جواب دخل قوله
على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم
لا فيه معرفة لان اباحسن كنية على رضى الله تعالى عنه ولا رفع
فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه
تأول بالنكرة او بتقدير المثل فى قول اى حسن لها
فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يعرف بالاضافة الى المعرفة

Copyright © King Saud University